السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص:1343- 1360
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي

Turkish Military Intervention in Libya and the Debate of Secession within State Failure

ط. د بلال أوصيف*، جامعة المسيلة
o.billel34@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/09/18 تاريخ القبول: 2020/10/15

ملخص:

تُناقش هذه الدراسة سُؤال الخيار العسكريّ الذي تبنته حكومة الوفاق الوطني الليبية شهر جويلية 2019 من أجلِ مأسسة السلطات وإعادة الاستقرار بحسم الصراع الإلغائي بعد الاستنجاد بالجانب التركي بعد تقريبا العقد من الزمن من تاريخ سقوط نظام معمر القذافي من خلال التركيز على طبيعة وهوية التدخل العسكري التركي وتداعياته وطنيًا، إقليميا ودوليًا وكذا انعكاسات القوة الخشنة على مستقبل الوحدة الوطنية الليبية في ظل فشل جولات الحوار والتهدئة وكذا سياسات الاستيعاب القسري وتواصل الانقسام الجيوسياسي بين الحكومة الشرعية من جهة، والمعارضة المُسلحة في الجانب الغربي بقيادة خليفة حفتر، فضلاً عن مناقشة جدلية تعقّد عملية الانتقال الديموقراطي في ليبيا وانهيار النسيج الاجتماعي والسياسي في ظل تواجد حكومتين وبرلمانيين شرقًا وغربًا.

فغياب التوافق السياسي واستحالة التعيش الاجتماعي بين مكونات المجتمع الليبي تسبّب في التصدّع بين الجماعات القبلية الليبية في ظل تعدّد الولاءات الخارجية وتشعّب الانتماءات، إلى جانب التدخل الخارجي في الأزمة الليبية بعد بروز معالم الدولة الفاشلة في ظل غياب الاندماج الاجتماعي

* - المؤلف المراسل

والوظيفي والتدهور الأمني بسيادة الخوف وظاهرة "حرب الكل ضد الكل" والعجز الاقتصادي وكذا الانهيار المؤسساتي، كلها مؤشرات خطيرة تطرح بقوة سيناريو التقسيم أكثر من الوحدة في ظل التهديدات الداخلية، الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: التدخل التركي، العنف، الانفصال، ليبيا، الفشل الدولاتي.

Abstract:

This study discusses the question of the military option adopted by the Libyan government of National Accord in July 2019 in order to institutionalize the authorities and restore stability to resolve the abolitionist conflict after seeking help from the Turkish side, after nearly a decade from the fall of Muammar Gaddafi's regime, by focusing on the nature and identity of the Turkish military intervention and its repercussions nationally, regionally and internationally, as well as a controversial discussion complicating the process of democratic transition in Libya, and the collapse of the social and political fabric with in presence of two governments and parliamentarians in the east and west.

The absence of political consensus and the impossibility of social coexistence among the components of Libya have caused a rift between Libyan tribal groups, in light of external interference in the Libyan crisis after the emergence of the features of the failed state in the absence of social and functional integration and security deterioration with the prevalence of fear, are all dangerous indicators that strongly suggest a scenario of division rather than unity with internal, regional and international threats."

Keywords: Turkish Intervention, Violence, Secession, Libya, State Failure.

مقدمة:

أثارت مساءلة العنف والعُنف المُضاد بين حكومة الوفاق الليبية وبين الفصائل والميليشيات المُسلحة في الشرق لقرابة العقد من الزمن، الكثير من ردود الفعل الإقليمية والدولية من أجل حسم قضية التوزيع السلطوي للقيم والحكم في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، أين دخلت البلاد في أزمة الفشل الدولاتي في ظل عجز الحكومة على الحكومة على أداء وظائفها، فضلاً عن الانتشار الفوضوي للأسلحة وغياب الأمن المجتمعي، إلى جانب العجز الاقتصادي والانهيار المؤسساتي، فضلاً عن التشرذم القبليّ والانقسام الجغرافي الناتج من مخلفات التأييد والرفض للنظام السابق، وقد أدى تأزم الوضع أكثر بوجود حكومتين وبرلمانيين وجيشين نظامي وآخر فوضويّ، شرقًا وغربًا، الى تبلور تهديدات للوحدة الوطنية وبروز الجماعات الانفصالية في الاتجاهين الشرقي و الجنوبي للمطالبة بالانفصال وهو السيناريو الذي يحمل الكثير من التداعيات السياسية، الاقتصادية الاجتماعية وطنيًا، إقليميًا ودوليًا.

كما شكل التدخل العسكري التركي في ليبيا بداية عام 2020 الحدث الأبرز في تطورات الأزمات الليبية في العقد الذي تلى سقوط نظام معمر القذافي كونه جاء بعيدا عن التأييد الأممي(مجلس الأمن الدولي) وبطلب من الحكومة المؤقتة بقيادة فايز السراج وهو التدخل الذي أثار الكثير من ردود الفعل و الجدل من القوى الكبرى حول طبيعة وهوية التدخل العسكري التركي ظاهريا وباطنيًا، فضلا عن إمكانية إثارة جدلية التدخل ومدى نجاعة الحل العسكري و تأثيره على موازين القوى، إلى جانب سُؤال مستقبل الدولة الوطنية في ظل تضارب المصلحي للدول المتدخلة إقليميا ودوليا وتعدد الولاءات و الانتماءات بالنسبة للقبائل الليبية، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:
إلى أي مدى يُعتبر التدخل العسكري التركي في ليبيا حاسمًا للصراع في ظل توالي الفشل الدولاتي وتوالي تهديدات الانفصال؟
ومن أجل التعمق أكثر في الدراسة وتشخيص متغيراتها بدقة، فقد لزمَ ذلك الوقوف عند المحاور البحثية التالية:

المحور الأول: الفشل الدولاتي في ليبيا ومأزق عسكرة القبيلة

أولاً: الفشل الدولاتي وتعثر مسار الانتقال الديموقراطي في ليبيا بعد الثورة

إنّ الدولة الفاشلة هي التي تُعاني غياب للمؤسسات وغير قادرة لا على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها، ولا على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي، كما أنّ حكومتها غير شرعية، كما أنها تُعاني عددا من الأزمات التي تحول دون قيامها بوظائفها على أكمل وجه وتتمثل هذه الأزمات حسب المُفكر لوسيان بايفي:"أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة الاستقرار، أزمة تنظيم السلطة". (بوقنور، 2012، ص12).وهنالك دولة فاشلة جزئيًا، أو متوسطة الفشل أو الفاشلة كليًا، ويكون الفشل تامًا وكاملاً، وذلك عند استيفائها لمعايير الدولة الحديثة وتقاليدها وممارساتها، ويكون كاملا عندما تنفجر الصراعات الداخلية بين فئات المجتمع، فتصل إلى الصراعات المسلحة مما يستدعي التدخل الخارجي لدعم السلطة وتثبيت أقدامها كقوات حفظ السلام أو ما شابه لحل هذا الصراع.(بومدين، 2018، ص211).ويرى نعوم تشوميسكي من خلال كتابه "الدولة الفاشلة" الصادر سنة 2008 أن مُصطلح الدولة الفاشلة هو من صُنع الإدارة الأمريكية، وتم إيجادُه من أجل تصنيف الدول، وقد استخدم لتبرير ذريعة التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تُصنّف على أنها فاشلة وتُهدّد الأمن العالمي مثلما حدث ويحدث في ليبيا. (تشوميسكي، 2008، ص8).وتتسم الدولة الفاشلة بالتوترات والصراعات العميقة، كما تتسّم بالخطورة والتمّوج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة، ففي أغلب الدول الفاشلة تُحارب قوات الحكومة المركزية التمردات المُسلّحة التي تقف المعارضة وراءها غالبًا من العصيان والتمرّد، ويظهر فشل الدولة في المرحلة التي يصلُ فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية، ويتدهور المستوى المعيشي وتضعف الدولة المركزية وكافة المرافق التابعة لها.(النويبي، 2014، ص62).

إن ليبيا تُشكّل نموذجًا لحالة اللادولة، أو الدولة الفاشلة بسبب تغييب الدولة واحتكارها وشخصنة السلطة و الثروة والسلاح في ليبيا، فضلاً عن

الإمعان في تبذير ثروات الشعوب العربية، إلى جانب غياب ثقافة الحوار السياسية، وصعوبة تطبيق العدالة الانتقالية قبل اللجوء إلى العدالة الإصلاحية بصفة ضرورية، فقد أدى الصراع القبلي والجهوي إلى انهيار الدولة الليبية وسيطرة الجماعات المتطرفة والمليشيات المُسلحة على أغلب المناطق الليبية وخاصة الشرقية منها، ما انعكس سلبًا على الوضع الاقتصادي والمالي في ليبيا التي أصبحت على شفى انهيار اقتصادي بسبب عدم إيجاد مخرج سياسي للأزمة، ودور بعض الدور العربية في تأجيج الصراع الليبي الداخلي.(بوغانم، 2015، ص 168)

إنّ القبائل الليبية بعد 2011 تُمثل في الكثير من المناطق سلطة عليا أشبه بسلطة الدولة الضعيفة، بسبب غياب السلطة المركزية وتخشى القبيلة من ردة فعل من الطرف الآخر، كما أنها تضع في حسبانها ما ستخسره من الحرب مع قبيلة أخرى، وقد تُواجه تحالفات قبلية إذا ما مارست سياسة العدوان وفي غير مناسبة أخرى اختطافات وتصفيات للهوية القبلية في غير مكان، وهو ما يُفسّر الهدوء النسبيّ في العلاقات بين القبائل الليبية رغم حالة الانفلات الأمني، كما برزت بعض التحالفات القبلية تحت "التحاف القبلي المناطقيّ" والتحالفات تكون تدريجية وعلى مضض وبناء على مصالح مشتركة، مثلما حدث في برقة، مصراتة والزاوية، كما أنّ المجتمع الليبي ليس مجتمع مدنيّ، بل هو مجتمع قبليّ من الصعب التأثير على أفراده بسهولة وأنّ القبيلة ليست مؤسسة بها قواعد رسمية.(علي الكوت، 2018، ص ص 109، 110). ولقد عاشت ليبيا في الفترة الانتقالية حالة اللادولة حقيقةً بفعل انهيار النظام الأمني الذي تركه معمر القذافي، فالمرحلة الانتقالية كان الفاعل فيها:

- العنصر القبلي والجهوي ومدى رغبة هذين في التمسّك باستقرار البلاد.
- غياب حكومة مركزية وسلطة قادرة على إدارة البلاد.
- غياب جيشّ موّحد أدى بالبلاد إلى مواجهة خطر التقسيم وانتشار السلاح وتفكّك الجيش وانحياز قادته إلى الولاءات المختلفة.

ثانيًا : أزمة العُنف والعُنف المُضاد وانعكاساتها على مُستقبل الحوار الوطني

لقد فشلت محاولات عقد جولات الحوار بين أطراف الأزمة في ليبيا غداة الثورة الليبية، حتى وان اختلفت المقاربات الإقليمية من دول الجوار في اختيار الاستراتيجية المناسبة لحلحلة الأزمة بين الحلّ السياسيّ والعسكري، وهو ما انعكس على تعميق الانقسام المجتمعيّ القبليّ في ليبيا على مدار عقدٍ من الزمن في ظل الانتشار الفوضوي للأسلحة وتأثير عامل عسكرة القبيلة في ليبيا على إمكانية اللجوء إلى الحوار وتبني سياسية وقف إطلاق النار بين أطراف الصراع في ليبيا بعد الثورة في ظل بروز معالم الدولة الفاشلة بعد تواجد حكومتين في الشرق والغرب وبرلمانيين، وفضلاً عن إشكالية العنف والعنف المُضاد وفشل محاولات التهدئة والتسوية السياسية للخلافات بين حكومة الوفاق الوطني وكذا اللواء المتقاعد خليفة حفتر، فضلاً عن الانهيار الاقتصادي والضعف المالي والتدهور الأمني والعجز المؤسساتي على مستوى الشقّ السياسيّ في ظل غياب الهيئات الرسمية على أرض الميدان الكفيلة بضمان السير الحسن للمنظومة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية.

كما شهدت ليبيا تعقيداتٍ أمنيةٍ، فضلاً عن انهيار شبه كليّ لمؤسسات الدولة عقب سقوط نظام معمر القذافي، كما حلّت الميليشيات القبلية المُسلّحة محل قوات الأمن في البلد، وانتشرت بشكل رهيب في ظل غياب المؤسسات الرسمية التي من شأنها أن تحفظ السلم والأمن وتَشهّر على حماية المواطنين، وهو ما جعل ليبيا تُصنّف من الدول الفاشلة. (سعودي، 2020، ص278). وقد فتحت الأوضاع المتأزمة في ليبيا بعد انهيار نظام معمر القذافي المجال لظهور تشكيلاتٍ إرهابية وميليشيات مُسلحةٍ خارج الإطار الرسمية للمؤسسة العسكرية،تدعمها أطراف محلية ودولية بهدف عرقلة عملية الانتقال الديموقراطي في ليبيا وبلع عدد الأفراد الذين سُمح لهم بالانضمام إلى الميليشيات المسلحة يفوق بكثير عدد أفراد الجيش النظام، وبحيث تجاوزا سقف 350 ألف فرد، ودخلت ليبيا في الانقسام و التشرذم الداخلي القبلي بإيعاز من قوات حلف الناتو، وبرزت الميليشيات المُسلحة الجهوية والقبلية تتوافق مع الانقسامات القبلية، ولعل أبرزها التي تنتمي إلى مصراتة وزنتان وميليشيات أخرى كان يقودها إبراهيم الحضرام باسم حرس المنشآت النفطية،حيث أعلن

عن تكوين حكومة وجيش اقليم برقة ، وقامت الحكومة بمحاولة تصدير النفط خارج سلطة الدولة المركزية في طرابلس يوم 26 مارس 2014، وأثارت مخاوف داخلية وخارجية من الاتجاه نحو الانفصال عن البلاد و الرغبة في تفككها.(الزروق، أدبيش، 2017، ص 100، ص103) .

وتُشير التقديرات إلى تضاعف عدد الميليشيات المسبحة إلى أزيد من 17 ألف ميليشية مسلحة، وبعدما كان الهدف من بقاء الميليشيات لحفظ الأمن، تحوّلت إلى مُهدّد مستمر له، فميليشيات الـ17 فيفري المتطرفة هي من تقوم بعمليات الخطف والتعذيب وتُحاصر الدوائر الحكومية وتغلقها، كما تغلق مختلف المؤسسات والمواقع المهّمة والحيوية كحقول النفط والغاز، وهي كذلك من تقف ضد اعادة بناء الجيش والشرطة وأخذت الجماعات الإرهابية مكانها ضمن ما سُمي بثورة 17 فيفري 2011، حيث أصبح أمبر الجماعة الليبية المقاتلة عبد الحكيم بلحاج متحدثا باسم الثُوّار مشكلّين ميليشيات وكتائب، لتتخذ الجماعة شكلاً إرهابيا جديدًا سنة 2012 تحت اسم "جماعة أنصار الشريعة" والتي أعلنت عنه في أفريل 2012 ببنغازي بإمرة محمد الزهاوي وعمر المختار المدهوني في صبراتة، لتتحوّل مدينة درنة إلى إمارة شبيهة بقندهار الأفغانية. (طواهرية، فرحاتي، 2017، ص706).

المحور الثاني: هوية التدخل العسكري التركي في ليبيا: بين التهدئة والتصعيد

أولاً: مُحددات السياسة الخارجية التركية إتجاه ليبيا (2010ـ2020)

شهدت السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحُكم شهر نوفمبر2002، تحوّلاً في طبيعةِ وأنماطِ تلك السياسية الخارجية التركية على المستويين الإقليمي والدوليّ، لاسيما أنّها لم تكن تغييراتٍ جزئية أو تكتيكيةٍ، بل طالت أصول السياسات و الاستراتيجيات المُتبّعة من قبل صانع القرار السياسية بالنظام السياسية التركيّ، ومنذ سنة 2009 اتبعت تركيا مسار "النظرية العثمانية الجديدة" المعتمدة على القوتين الخشنة والناعمة واستخدامها بالتوازن لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركيّة، وقال داود أوغلو في محاضرة ألقاها بالقاهرة بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية يوم 02 فيفري 2009، :" لقد عانينا كثيرا من

استخدامنا لفكرة الدولة القومية، كأداة للتقارب أكثر منها للتقارب، واكتشفنا بأنه لا يمكننا الهروب من التاريخ، مثلما لا يُمكننا تغيير الجُغرافيا". كما ترتكز النظرية العثمانية الجديدة على:

- القوة الناعمة: والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق ما تُريده دون الاستخدام المادي والمباشر للقوة التقليدية أو التهديد بها.
- الاحتواء:وهي الاستراتيجية التركية التي تهدف لمواجهة عوامل التهديد الدالية منها والخارجية، وهي الفاعلية الدفاعية التي تقوم بكل ما هو ممكن من أجل الحفاظ على ما يُعّدُ مصالح تُركية بالمُطلق. (موسى، 2015، ص 139).

وبخصوص الأزمة الليبية، فقد تعاملت الحكومة التركية بحذرٍ شديدٍ تزامنًا مع انطلاق الثّورة الليبية في 17 فيفري 2011، ما جعلها في حرجٍ بين مبادئها ومواقفها الخارجية إزاء الأحداث الجارية بشمال إفريقيا، وخاصة في ليبيا، في ظل خشيةِ تركيا على استثماراتها والتي قُدّرت قبل الثورة بـ25 مليار دولار، و30 ألف مواطن تركيّ يُقيم بالآراضي الليبية. (بوخاري، 2019، ص362).كما بلغت عدد المشاريع التي أنجزتها المقاولات التركية نحو 142 مشروع ما بين سنتي 2009 -2010 وهنالك 120 شركة مسجلة في ليبيا ضمن مختلف المشاريع، كما بلغ حجم التبادلات التجارية 104 مليار دولا أمريكي سنة 2008، وارتفع سنة 2009 إلى 2.2 مليار دولار أمريكي أي زيادة تصل إلى 57 بالمئة في ظرف سنة واحدة فقط.(العايب، 2020، ص330).

وقد عارضة تركيا مع بداية ثورة 17 فيفري 2011 التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا في البداية، ما أدى إلى اندلاع مظاهرات أمام القنصلية ببنغازي، إلى جانب حرق العلم التركي، وغلق السفارة في طرابلس واتهم الثوار تركيا بدعمها لنظام معمر القذافي، قبل أن تتراجع وتؤيدهم وتقترح جملة من التوصيات من التوصيات من أجل حل الأزمة...ويتساءل الكثيرون، إذا ما كانت تركيا تسير وفقا لـ"الميكيافلية" في تعاملها مع ليبيا.(صفرة، ص06).وظهرت تركيا 07 أفريل 2011 ولعبت دور الوسيط من خلال محاولتها السياسية والدبلوماسية لمعالجة الأزمة الليبية واحتوائها بعد 50 يومًا من اندلاع الثورة

الليبية، عندما أعلن رجب الطيب أردوغان التركي على ثلاثة (03) محاور أساسية لحلحلة الأزمة وهي:

- الوقف الفوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن.
- تشكيل ممرات إنسانية آمنة لتدفق المساعدات الإنسانية للجميع
- إطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديموقراطي تستوعب جميع الأطراف. (موسى، ص143).

وجاءت براغماتية الموقف التركي نتيجة لواقعية السياسة الخارجية التركية إزاء ليبيا التي تسعى إلى الموازنة بين حسابات الربح والخسارة في مصالحها القومية قبل الانحياز إلى التدخل في الأزمة الليبية خاصة بعد صدور القرار الأمميّ من مجلس الأمن رقم 1973 لسنة 2011 والقاضي بالحظر الجويّ على ليبيا لحماية المدنيين الليبيين وتطبيق قرار الحلف الأطلسي، كان لزامًا على تُركيا المشاركة في الحلف الأطلسي إدراكًا منها أنّ النظام السياسي بقيادى معمر القذافي مُقبل على الزوال واعترافها بالمجلس الانتقالي. (الزروق، ص98). ومن هنا، تكمن خطورة التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا، حيث دُشنت لتطوير نموذج متكامل نسبيًا للتدخل الغربيّ العسكري بدعوى نشر الديموقراطية، أو حماية حقوق الإنسان، إلا أنه قد حسم للنتيجة لصالح الثوار وسبب الارتباك للتوازن الداخلي للثورة وأدى إلى خسائر بشرية ومادية. (الترهوني، 2014، ص 20، ص22).

وأخذ الدعم العسكري التركي الطابع العلني، بعد أن كان حدودًا في بداية المعارك، حيث أُرسلتْ عربات عسكرية إلى حكومة الوفاق الوطني بطلب من هذه الأخيرة وذلك بتاريخ 19 جويلية 2019، وأعلن الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان بأنّ بلادَهُ توفر أسلحة لحكومة الوفاق الوطني بموجب اتفاق تعاون عسكريّ، ولم يتم تحديد طبيعة هذا التعاون، وأضاف اردوغان أن أنقرة مستعّدة لدعم طرابلس لاستعادة التوازن في مواجهة قوات حفتر المدعومة من طرف الإمارات العربية ومصر، في مواجهة مباشرة بين الطرفين..وأعرب الاتحاد الأوروبي عن تحفظه عن الاتفاقية الموقّعة بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني وطالب بالمزيد من التوضيحات حولها، كما عارض التدخل العسكري

التركيّ، ولكنه لا يملك القدرة الفعلية للتأثير على مسار الأزمة الليبية نتيجة التنافس الفرنسية - الايطالي، واكتفت بالدعوة إلى مؤتمر برلين شهر فيفري 2020 لبعث سُبل السلام بين قوات حفتر وقوات حكومة الوفاق الوطنيّ.

إن التدخل التركي العسكري في ليبيا ناتج من قراءتها لاستراتيجية المنطقة باعتبار تركيا" دولة مركزية خاصة" بسبب موقعها الجغرافي، فضلاً عن التراث التاريخي والثقافي للإمبراطورية العثمانية، إذ والتي تتمحور حول الاستقرار ومرتبط برؤيتها السياسية المتوازنة، إذ خلقت الأزمة الليبية معضلة خطيرة لتركيا بين مصالحها الاستراتيجية من جهة و الأخلاق من جهة أخرى، على عكس دعمها القوي للديموقراطية في تونس ومصر.(العايب، كواشي ص329).

ثانيًا: تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا وطنيًا ودوليًا

أثار التدخل العسكري التركي في ليبيا بطلب من حكومة فايز السراج شهر جويلية 2019، وتفعيل الطلب بالموافقة من قبل صانع القرار التركي بداية 2020، الكثير من ردود الفعل الدولية والاقليمية، حيث اختلفت المواقف والتصريحات بين المُندّد المُعارض لانتهاك الشرعية الدولية بالتدخل عسكري لوحدة سيادية ، وبين المُفضّل للخيار والحل السياسي من خلال دعوة أطراف الصراع في ليبيا إلى الحوار، وبين المُتخوف من تداعيات وتهديدات التصعيد إقليميا ودوليًا في حال تواصل الحرب على قوات خليفة حفتر المدعوم من قبل روسيا، السودان، مصر والإمارات العربية المتحدة، فيما بدى البعض الآخر من أفراد المجتمع الدولي مُتحفظًا على التدخل إلى غاية النظر في الفرص التي يُتيحها الخيار العسكريّ، خاصة إمكانية حسم الصراع. إن الانقسام بين حكومة طبرق وطرابلس، أثّر بشكّل مباشر وواضح على العلاقات التركية الليبية، وهذا بسبب المساندة التركية لحكومة طرابلس، وهذا ما أدى إلى تدهور العلاقات الليبية التركية، وما نتج عنه طرد العديد من الشركات التركية من قبل حكومة طبرق، وقد وصف الناطق الرسمي باسم خليفة حفتر، اللواء أحمد المسماري، الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق الوطني بـ"الغزو التركي". (العايب،الكواشي، ص131).

ويأتي في المقابل الاستنجاد من قبل حكومة الوفاق الوطني بتركيا على اعتبار أن أنقرة تملك ثاني أكبر جيش في حلف الشمال الأطلسي ، ويُعتبر من أقوى الجيوش حجمًا وكفاءةً، وتُقدّر القوة العددية للقوات المسلحة التركيّة بـ1206700 جندي ، منهم 639 ألف من القوات العاملة و387 ألف جندي احتياطي و 180 ألف من قوات شبه العسكرية(درك وحرس وطني) واكتسبت تركيا هذه القوة العسكرية بعد تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذا إسرائيل، وقد استعملت تركيا جيشها في خدمة سياستها الخارجية خاصة بعد حسم توجهها نحو الغرب. (عمارة، 2019، ص 43).

كما أعادت تركيا تعريف دورها على المستوى الدوليّ بعد الحرب الباردة، فقد انتقلت من الدولة الطرفية الهامشيّة إلى دولة المركز، حيث توجد في قلب " أفرو آسيا"، خاصة وأنه بحسب تعبير صمويل هنتغنتون الذي يؤكد على أنّ تركيا أصبحت دولة التأثير التاريخي، الثقافي وحتى الجغرافي. (موسى، ص139).وتعاظم أكثر الدور التركي في شمال إفريقيا على حساب الدور التقليدي لفرنسا، وعملت على تسيّد المنطقة، وأن تكون المعارضة الرئيسية لفرنسا هذه الأخيرة التي تُعرقّل مشروع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ويمكن تأكيد ذلك من تصريحات سابقة لوزير الخارجية التركي داود أوغلو أحمد عندما قال:"نحن العثمانيون الجُدّد" ، في إشارة منه إلى تنامي الدور التركي في شمال إفريقيا على حساب الدول الكبرى، وقال يوم 24 نوفمبر 2011:" لقد أعطيتُ أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد نيكولا ساركوزي، كلما رفع رأسه في إفريقيا، سفارة تركية عليها العلم التركي". (الزروق، أبيش، ص 97).

تزايد عدد الفواعل في ليبيا من خلال تعّدد التدخلات الأجنبية، يُمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية داخل ليبيا،وبالتالي تُصبح هذه الأخيرة ملجأ للإرهاب والجماعات المُسلحة المُتطرفة في المنطقة التي تجد في هذه الأوضاع غير مستقرة فرص من أجل التغلغل والانتشار أكثر، كما أن الدول المتدخلة عسكريًا ستجد سهولة في التجسسّ والاستعلام على دول المنطقة بما يخدم مصالحها

الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة. (تبنية، 2019، ص 215).فليس خفيًا أنّ ليبيا أصبحت ساعات لصراعات إقليمية ودولية ومحلاً لقرارات دولية أممية وغير أممية، ما أثر على التوجهات الفعالية للفاعلين المحليين في إدارة جهود التسوية والمصالحة للخروج من الأزمات المتعدّدة، فقد أثر الفاعل الخارجي في مكانة المؤسسات والقيادات السياسية الحالية، وعلى آلياتها، وأدت إلى ظهور الجماعات المتطرفة، فضلاً عن التعبئة والتسليح لها وفقاً للصراع الإلغائي بما يُناسب الحسم العسكريّ.(بن مرزوق، زدام، 2018، ص ص 120، 121).

المحور الثالث: سياسات الاستيعاب وسيناريو انفصال الشرق: قراءة تحليلية

أولاً: واقع سياسات الاستيعاب ومستقبل التعايش الوطني في ليبيا

تقوم إستراتيجية الاستيعاب على ضمان استيعاب الجماعات المتمايزة عرقيا داخل حدود الدولة في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة ثقافيا ودينيا...وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق التكامل القومي وخلق مجتمع أحادي تذوب فيه الجماعات العرقية في إطار الجماعة الوطنية، وينتفي فيه تعارض الولاءات، حيث يعلو الولاء للوطن على الولاء للقبيلة والعشيرة أو الجماعة الدينية، فالتشرذم وسيادة الروح القبلية و القيم العشائرية وان إتاحة الفرصة للتعدية الحزبي يفتح الباب واسعًا أمام تقسيم المجتمع وتهديد الوحدة الوطني.(مكاوي، 2009، ص103). كما تدور فكرة عدم التكامل الوطني حول فكرة مركزية مفادها أن هنالك داخل المجتمع الواحد قوى وتكوينات اجتماعية متعددة قوامها تعدد محاور الانقسام في المجتمع، فهذه الانقسامات قد تكون سُلالية أو لغوية أو دينية أو طائفية أو اجتماعية أو جغرافية، وقد تقود هذه الظاهرة إلى عدم الإجماع حول هوية واحدة في المجتمع، وربما إلى تعدد الولاءات والانقسامات التي قد تشكل تهديدا للكيان الاجتماعي والسياسي ذاته، ويمكن استشعار هذا من خلال المؤشرات وهي:

- عدد الجماعات السلالية واللغوية والدينية والطائفية الموجودة في المجتمع والتوازن العددي بين هذه الجماعات.
- حجم التفاعلات الصراعية/ التعاونية بين هذه الجماعات.
- حجم العنف المتبادل بين النظام والجماعات المتمايزة.

- التمثيل السياسي للجماعات المختلفة في النخبة الحاكمة. (الخزرجي، 2004، ص ص 187،186)

فالتناقضات بين القوى السياسية المحلية وتبعات التدخل الخارجي، وخيار الحرب الأهلي يبقى منطقيًا للدول الهشّة والمُتأجّجة بين إرادة التوحّد وواقع التقسيم، بفعل الشرعية وتنازعها بين السياسيين والمُسلحين الذين يرفعون الشرعية الثورية والدستورية وشرعية القوة المُسلّحة. (بومدين، 2018، ص221). ومن مظاهر الأزمة السياسية في ليبيا:

- وجود حكومتين وبرلمانيين.
- الاتجاه نحو الحسم العسكريّ وتزايد الانفلات الأمني في العديد من المناطق.
- الاستقطاب السياسي الحاد والانقسام الجغرافي.
- التسيّب الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية. (البعرصي، 2015، ص ص 4، 5).

الجدول رقم1: أطراف ومظاهر الانقسام الليبي سياسيا، جغرافيا وأمنيا

المؤشرات	المعسكر الغربي	المعسكر الشرقي
الحكومة	الوفاق الوطني (طرابلس)	طبرق
الممثل الرسمي	فايز السراج	خليفة حفتر
البرلمان	المجلس الوطني العام	البرلمان الشرقي
الجيش	الجيش الوطني الرسمي	الجماعات المتطرفة والمسلحة
الأطراف الخارجية المؤيدة	تركيا	روسيا، مصر، فرنسا، قطر والإمارات العربية المتحدة.

- المصدر: إعداد الباحث

وفي ظل الفشل الواضح لإستراتيجية الاستيعاب من قبل الحكومة الليبية المؤقتة بقيادة فايز السراج، والتي تهدف إلى تحقيق التكامل القوميّ وخلف مجتمع أحادي تذوب فيه الجماعات العرقية في إطار الجماعة الوطنية، وينتفي

فيه تعارض الولاءات، حيث يعلو الولاء للوطن على الولاء للقبيلة والعشيرة والجماعة الدينية. (مكاوي، ص 103). ويطرح أمر فشل الاستيعاب القسري العديد من المخاطر من خلال تطور المُستجدات إلى حروب أهلية وصراعات دموية مع الأقليات الاثنية الرافضة للاندماج والتي تغذت بالنزعة الانفصالية. (براني، موزر، 2012، ص170).

ثانيًا: النزعة الانفصالية للقبائل الليبية وتأثيراتها على الوحدة الوطنية

يقول المفكر غاي هيرو guy heraud "لا يُمكن تحقيق المُساواة في عالم الدول ذات السيادة، إلا عن طريق الاستقلال السياسي أو الانضمام الى الدولة المتجانسة عرقيًا، أي عن طريق الانفصال".. وإذا كان هدف الانفصال حق من حقوق الجماعات الاثنية.

وتأخذ الجماعات الانفصالية شكلاً من أشكال المطالب الانفصالية وهي:

- الانفصال عن الحكومة المركزية والتمتّع بقدر من الاستقلال الذاتي الإقليمي داخل الوحدة السياسية.
- السعي للانفصال عبر تكوين وحدة سياسية مستقّلة تمامًا عن الكيان السياسي القائم.
- محاولة الانفصال والانضمام إلى كيان سياسي آخر. (مهدي، 2002، ص57).

ولقد فشلت جميع محاولات إنهاء الصراع الليبي الداخلي، كما تعثرت الاتفاقيات المُوقّعة بين مجلس النواب طبرق والمجلس الرئيسي وحكومة الوفاق طرابلس، ليبقى التشتتّ الداخلي أهم مأزق يتخبط فيه الليبيون رغم المبادرات العربية التي تسعى جاهدة لضمان وحدة الشعب الليبي وسلامة أراضيه. وتعدد الأصوات في ليبيا المُنادية بتغيير شكل الدولة الواحدة في ليبيا والانتقال من الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة كفيدرالية أو تشكيل أقاليم تتمتعّ بالحُكم الذاتي، بما يُواجه التهميش وعدم التوزيع العادل للثروات وكبت حريات الاثنيات مثلما حدث في شرق ليبيا.(حنفي، 2012،ص6).

ومن بين السيناريوهات المحتملة في ليبيا هو سيناريو عسّكرة الدولة وتقسيمها في حال الفشل في تحقيق الوفاق الوطنيّ على المستوى الوطنيّ، وعلى

المستوى الإقليمي والدولي، ويتطلب نجاح وتجسيد هذا السيناريو تواصل الدعم والمساندة الإقليمية والدولية لخليفة حفتر في الشرق الليبيّ بالأسلحة والمُعدّات العسكرية، وربما بالتدخل العسكري في ليبيا، وبخصوص تقسيم الدولة فهذا السيناريو يتجسّد في حال أيضا تواصل الفوضى وتعثّر الإصلاح السياسي الديموقراطي ليصل إلى طريق مسدود، وستكون ليبيا أرضية خصبة للتطّرف والتمّدد للحركات الإرهابية المُتشدّدة، ما يُعزّز استخدام الأراضي الليبية كساحة لخوض الصراعات الخارجية على حساب المصالح الليبية وشعبها.(معو، حمايزية، 2018، ص91).

وظهرت الأطروحات التي تُنادي بتغيير شكل الدولة المُوحّدة بعد سقوط النظام السياسي الاستبدادي، لاسيما في المنطقة الشرقية من ليبيا، إذ إنّ إعلان المجلس الفدرالي برقة إقليما فيدراليًا جاء احتجاجًا على التهميش الذي واجهه الإقليم إبان حكم معمر القذافي لأكثر من أربعة عقود كاملة، طابق فيه نظامه السياسي بالدولة وصار عاجزًا على تلبية حاجيات المجتمع، وحوّل ثروات الشرق النفطية في ليبيا لتنمية المناطق الغربية، واستند الإعلان إلى المرجعية القبلية والى الأوضاع ما قبل الدولة المُوحّدة، فقد كانت ليبيا قبل الاستقلال مقسّمة إلى ثلاثة أقاليم وهي: برقة شرقا، طرابلس غربًا، وفزان جنوبًا، وبالتالية يُصبح هنالك بحث عن البديل لشكل الدولة ، يُوفر ما لم توفره الدولة المركزية خاصة ما تعلق بحقوق المجتمع من الثروة و السلطة. (حنفي، ص8). فقد تعالت أصوات المطالبين بالعودة نظام الحكم الذي كان لما كانت ليبيا مملكة متحّدة برئاسة الملك إدريس السنوسي 1951 وفق النظام الاتحادي والدولة المركبة التي طرابلس أكثر الولاية سكانا وأصغرها مساحة، فزان أقلها سكانًا وبرقة الأكبر مساحة. (أحميدة، 2012، ص 5).

وأكّدت لجنة الخبراء التابعين لهيئة الأمم المتحدة أن تحقيق الحل السياسي في ليبيا بعيد المنال في المستقبل القريب، وبأنَّ موازين القوى العسكرية في ليبيا وتضارب المصالح الإقليمية يُعرقلان الالتزام بالحلّ السياسي، رغم الجهود الأمميّة المبذولة لتجاوز المأزق الحالي، وبالتالي،

فسيناريو تقسيم الدولة على أساس جغرافيّ وقبليّ وسياسيّ يبقى غير مستبّعد، إذا ما فشل رهان الوفاق الوطني. (العايب، كواشي، ص332).

الخاتمة:

وفي الختام، نستنتج أن مُعضلة الفشل الدولاتي في ليبيا ومأزق التدويل وتعثر المسار الديموقراطي في ليبيا هي تحصيل حاصل لبروز سيناريو الانفصال الشرقي عن ليبيا، خاصة في ظل الولاءات الخارجية للقوى الإقليمية والدولية من جانب خليفة حفتر، فسيناريو العودة إلى الدولة المركبة يبقى مطروحًا بقوة في حال فشل المساعي الحثيثة الأممية ومن دول الجوار لحلحلة الأزمة الليبية عبر الحلّ السياسي من خلال المفاوضات والاتفاقيات الرسمية التي تدعو إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الاقتتال بين القبائل الليبية وتحقيق المصالحة الوطنية بما يُفضي إلى العدالة الانتقالية بدلا من العدالة الانتقائية. وعليه يمكننا عرض أهم النتائج المُتوصل إليها:

- ✓ ليبيا تعيش حالة الدولة الفاشلة في ظل غياب الشرعية وغياب الاستقرار واستفحال الجماعات الإرهابية الجماعات المُسلحة المُتطرفة وتواجد حكومتين وبرلمانين وجيشين أحدهما نظامي وآخر فوضويّ شرقًا وجنوبًا.
- ✓ تعدّد الفاعلين في ليبيا من الدول الأجنبية من شأنه أن يزيد من التصعيد بدلاً من التهدئة في ظل تضارب المصالح لحرب تُدار بالوكالة.
- ✓ فشل سياسات الاستيعاب والحوار الوطني بين أطراف الصراع في ليبيا من شأنه أن يُكرس معضلة العنف والعنف المُضاد في ليبيا بسنوات أخرى.
- ✓ إنّ التدخل العسكري التركي في ليبيا ذو أهداف جيوسياسية واقتصادية ليس في ليبيا فحسب، بل في شمال إفريقيا عمومًا وفقا للنظرية العثمانية الجديدة من جهة، ومساعي تهدف إلى تفادي " بلقنة" (نسبة لتفكك دول البلقان) ليبيا من جهة أخرى، وهو ما يُفسّر استخدام صانع القرار التركي في ليبيا للقوة الخشنة تارة والقوة الناعمة تارة أخرى من أجل حسم الصراع مع الميليشيات المسلحة شرقًا وضمان اندماجها وفق التعايش السلمي الذي يضمن الوحدة الوطنية.

- ✓ يبقى سيناريو التقسيم مُدرجًا ضمن أجندة الفواعل الأجنبية التي تُدير "الحرب بالوكالة" والتي من مصلحتها أن تطول عمر الأزمة الليبية لسهولة التغلغل بها والانتشار واستغلال النفوذ، فضلاً عن تغذية القبائل الليبية الشرقية خاصة بالنزعة الانفصالية بما يخدم مصالحها في المنطقة عمومًا.
- ✓ ويبقى الخيار الأنسب في الظرف الراهن هو تبني الخيار السياسي وتفادي التشرذم الداخلي وإعلاء راية الحوار الليبي -الليبي بوساطة من دور الجوار التي تقف على نفس المسافة من أطراف الصراع، ولا تملك أجندات خفية، ولا تسعى للتوسّع ولا استغلال نفوذ الليبيين ونقصد بها الجزائر، وتونس عبر مبدأ الوساطة وبدرجة أقل المغرب بعد فشل اتفاق الصخيرات 2015.

توثيق الهوامش والمراجع:

- أحميدة، عبد اللطيف.(2012).دولة ما بعد الاستعمار و التحولات الاجتماعية في ليبيا.قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- بوغانم، عباس.(2015).ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسُبل الخروج من الأزمة.جمعية البحوث والدراسات لإتحاد المغرب العربي.
- براني، زولتان وموزر، روبرت. (2012). هل الديموقراطية قابلة للتصدير؟، لبنان: جداول للنشر والترجمة والتوزيع
- مهدي، محمد عاشور. (2002). التعددية الاثنية: إدارة الصراع واستراتيجيات التسوية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية
- عوض، البعرصي.(2015). الانقسام السياسي في ليبيا وتداعياته على مؤسسات الدولة. طرابلس: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجية.
- الترهوني، فريحة عوض.(2015).المؤامرة الكبرى: فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا. القاهرة" نيولينك للنشر والتدريب.
- تشوميسكي، نعوم.(2008). الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديموقراطية.بيروت: دار الكتاب العربي.
- الخزرجي، ثامر كامل محمد.(2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- بومدين، وسيلة (2018). الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية. مجلة الناقد للدراسات السياسية . العدد الثالث، ص211.
- بن مرزوق، عنترة وزدام، يوسف(2018).تحديات تطبيق نموذج المصالحة الوطنية في اليمن، سوريا وليبيا.مجلة البحوث السياسية والإدارية.العدد الثاني عشر، ص ص 120،121.
- بوخاري، محمد (2019). منطق المصلحة الوطنية كمُحدّد للسياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. العدد الثاني،ص362

- بوقنور، اسماعيل(2012).التخلف السياسي في الدول العربية. مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد التاسع،ص 21
- الزروق، أحمد الرشيد، وأدبيش، عبد الكريم مسعود(2017). إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016.مجلة مدارات سياسية. العدد ، ص100، ص 103.
- حنفي، خالد علي (2012). الدولة غير الموحدة: تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية. مجلة السياسة الدولية. العدد 189، ص 6.
- طواهرية، أحلام، وفرحاتي، عمر(2017). التدخل العسكري الدولي للقضاء على داعش في العراق و ليبيا بين تخطي الشرعية الدولية والمواصلة في خرف القانون الدولي الإنساني. مجلة العلوم الإنسانية. العدد 47، ص 706
- الكوت، البشير علي(2018). الدور السياسي للقبيلة. مجلة العلوم القانونية والسياسية. العدد 17، ص ص 109، 110.
- موسى، بيسان مصطفى(2015). الدور الإقليمي لتركيا في ظل الثورات العربية. مجلة دفاتر البحوث العلمية. العدد 8، ص139.
- مكاوي، بهاء الدين(2009). استراتيجية إدارة التنوع الاثني في السودان. مجلة المستقبل العربي. العدد 362، ص103
- معو، زين الدين ، وحمايزية، راندة (2018). المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المُتجدّدة. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد 12، ص 91
- النويبي، الحافظ(2014). أزمة بناء الدولة ما بعد الاستعمار حالة الدولة الفاشلة: مالي أنموذجا. مجلة المستقبل العربي. العدد 422، ص62.
- سعودي، جويدة (2002)، الإرهاب عبر الحدود وتداعياته على أمن المنطقة المغاربية بعد التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا ومالي. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد 02، ص 278.
- العايب، صورية، وكواشي عتيقة (2020). مآلات الدولة الليبية في ظل التدخلات الأجنبية: نموذج التدخل التركي. مجلة أكاديميا للعلوم السياسية. العدد الثاني، ص 330.
- عمارة، دليلة (2019). محددات السياسة الخارجية التركية وأهميتها في تقرير الدور التركي إقليميا ودوليا. محلة البحوث السياسية والإدارية. العدد الثالث عشر، ص 43
- صفرة، إلهام (2016). رهانات وتحديات مستقبل الدور التركي إقليميا: دراسة استشرافية لسيناريوهات مخرجات الدور التركي الفعلية والمحتملة 2010-2014. مجلة البحوث والدراسات العلمية. العدد 01، ص 6
- تبنية، راوية(2019). تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري. مجلة المفكر، العدد الثاني، ص 215.